كلما ازداد الضغط العام لاطلاق سراح الجنود سيرتفع ثمن الافراج عنهم

■ يحاول عوزي ديان اكتساب فوائد عامة من مشكلة المختطفين، ويعقد مسيرات شعبية ويُجند تبرعات لأسفار في أنحاء الكون مع العائلات، والتلفاز والراديو والصحافة جميعا تسأل والجميع يضغطون: متى؟ متى ستفعل حكومة اسرائيل (وكأن الأمر متعلق بها) ما يجب فعله لاطلاق سراح المختطفين الثلاثة؟

لكن التناقض في القضية واضح: كلما زاد الضغط والهستيريا العامة حول اطلاق سراحهم، وكلما حُشدت مسيرات أكثر، وكلما توجهوا الى عدد أكبر من الجهات الدولية، سيزيد ثمن الاطلاق؛ وكلما زاد هذا الثمن، سيبتعد اطلاق سراحهم. وما إن أشركوا سورية، حتى أصبحت تريد اطلاق سراح مسجونيها. كلهم، بالطبع. ويسأل الأسرى الأمنيون العرب – الاسرائيليون: وماذا عنا؟ إن مجرد حقيقة أنه قد عُين موكل خاص في قضية المختطفين يفتح بابا لابتزاز آخر.

أُطلق الصحافيان الامريكيان اللذان اختطفا في غزة سريعا. ومن جملة اسباب ذلك، أن عرف خاطفوهما الفلسطينيون أن الولايات المتحدة لا تدفع ثمنا عن اطلاق سراح مختطفيها، لكنها تعاقب (بسلب السلطة المساعدة على سبيل المثال).

نحن، بمقابلة ذلك، بعد أن كان يبدو أننا غيرنا الاتجاه والسياسة في قضية اختطاف جنودنا، نُجر من جديد، اذا لم تكن الدلائل مضللة، الى نفس دائرة الابتزاز اللعينة من قبل. في آخر الأمر، سيُطلب الينا أن نطلق سراح قتلة نشطاء حقا، سيعودون الى القتل، كما كان في صفقة جبريل؛ وإلا فلن يُطلق سراح جنودنا. ومرة اخرى سيكون من المجدي على المختطفين الكامنين أن يختطفوا من جديد.

لأن الدولة التي تصرخ «سنقوم بكل شيء من اجل اطلاق سراح مختطفينا» ستنتهي الى أن يُطلب اليها دفع كل شيء. ولما كان لا يوجد أحد في اسرائيل سيوافق على ذلك، أو على الأقل يجب أن نأمل ذلك، ينتج أن اطلاق صراح المختطفين سيؤجل الى الأبد. حتى اتفاق سلمي شامل، على سبيل المثال.

لهذا اذا أردنا أن نكون ذوي جدوى حقا، يجب علينا أن نتخذ طريقا مغايرا. بداية، أن نُبعد مصر وسورية وايران عن صورة الوساطة، سواء في قضية شليت في غزة أو في قضية اهود غولدفاسر وإلداد ريغف في لبنان. إن اعلانا من النوع الذي أطلقه القسيس جيسي جاكسون، الذي عاد من سورية مع بشرى أن الأسد دخل صورة الوساطة، يقلق إقلاقا لا مثيل له ويضمن تقريبا تعثرا لانهائيا. ليتني أكون واهماً.

لا احتمال أن نفترض أن حزب الله وحماس سيمسان بالمختطفين، على أمل أن يكونوا أحياء بالطبع. انهم ورقة المساومة الوحيدة عندهم. وعلى نحو عام، حزب الله اليوم ليس حزب الله القرصان في سنوات الثمانين، برغم الحيلة الاعلامية عن رون أراد، التي صدرت عن حزب الله وكانت تهدف الى تهديدنا. ولكن لا يجوز لنا أن نكون في ضغط. إن الصبر بالذات وهدوء الأعصاب يستطيعان أن يُفضيا الى اطلاق سراح المختطفين. إن الرغبة في الاسراع، في هذه الحالة، هي من الشيطان، لانها هي بالذات يمكن أن تعوق كل شيء، وعلى نحو عام، بعد جميع القتلى والجرحى من الحرب الأخيرة، لن يضر شيء من التناسبية: إن الأسر ليس اسوأ الامكانات. ولنذكر أن تنبأوم لم يُعذب في الأسر.

تملك اسرائيل أدوات ضغط عظيمة للسلطة الفلسطينية وللبنان ـ ابتداء من الوزراء الفلسطينيين الكبار المحتجزين عندنا وانتهاء بالحصار البحري والجوي على لبنان. ولهذا تعالوا لا نُهاتفهم. دعوهم يُهاتفونا. يملكون سببا لفعل ذلك، وسيكون هذا أكثر جدوى.

مناحيم بن
(معاريف) - 2006/9/5

وزير قام بتقبيل شاب وآخر متهم بالمحسوبية ورئيس دولة متهم بالتحرش الجنسي وعسكري فاسد

لا اؤيد تشكيل لجنة تحقيق رسمية لأن اولمرت في الحكم منذ ثلاثة اشهر فقط والفساد اقدم منه

■ ليس صدفة أن اغلبية الجمهور ترغب في أن تقرر الحكومة تشكيل لجنة تحقيق رسمية برئاسة رئيس المحكمة العليا في الوقت الحالي، أهارون باراك. لماذا لجنة تحقيق رسمية؟ لأن ثقة الجمهور بكل مقدسات الأمة، قادتها وحاخاماتها، موظفيها ووزرائها وغيرهم، آخذة في التزعزع.

لقد تبددت الثقة باستقامة السياسيين واستقامة الحكومة ونزاهة الهيئات العسكرية، واستقامة قادة الجيش وقدراتهم، واستقامة اعضاء الكنيست، وقادة الجمهور كائنا من كانوا. فقدوا الثقة بوزير العدل المتهم بتقبيل امرأة شابة رغما عنها، وبالوزير البارز المشتبه فيه بارتكاب تعيينات سياسية، وبرئيس يتعرض للتحقيق بتهمة التحرش الجنسي، وبرئيس هيئة اركان قام ببيع أسهمه قبل الحرب بساعتين، وغير ذلك الكثير الكثير من الأمور المشابهة. الثقة ايضا فُقدت بدرجة أكبر بالمشتبهين الذين يمولون أنفسهم ومقربيهم ولجان التحقيق التي تؤكد استقامتهم.

في ظل هذه الظروف، تقفز اغلبية الجمهور كرجل واحد وتطالب بلجنة تحقيق رسمية للتحقيق في كل الظواهر المرضية. هذا التشبث بالتحقيق الرسمي وكأنه مخلص قومي، يماثل حالة الأفلاس الشعبي وفقدان الثقة بأنظمة الحياة العامة التي تحكمنا.

اولمرت معارض معروف لتشكيل لجنة تحقيق رسمية حول الحرب، خصوصا لانها تتناقض مع أنظمة الحكم الديمقراطية المعتادة التي تترك الحسم في مثل هذه الامور للناخبين. ولكن، لو كنت هزليا مثل ايهود اولمرت، لفاجأت الجمهور والمتظاهرين في الساحات واعضاء الكنيست الذين يرغبون في إسقاطه وشركائه في الحكومة الذين يلعبون لعبة مزدوجة وقلت لهم: غدا سأطلب من الحكومة أن تشكل لجنة تحقيق رسمية برئاسة قاضٍ من المحكمة العليا.

لماذا؟ هو رئيس للوزراء منذ اربعة اشهر فقط، وبامكانه أن يقول للجنة التحقيق أن عليها أن تتحقق كيف وصلنا الى مثل هذا العدد من الاخفاقات المتراكمة منذ زمن طويل. على اولمرت أن يقول للجنة التحقيق: لست أنا الذي أفسدت الجهاز واستخدمت ما كان. لجنة التحقيق ستضطر الى التحقق من الاوضاع بأثر رجعي لخمس سنوات للوراء، وستضطر للتحقق من كيفية نشوء الاخفاقات من دون أن يُحرك أحد ساكنا. ستضطر للتحقق مما فعله بنيامين بن اليعيزر واريك شارون وشاؤول موفاز خلال خدمتهم، وموشيه يعلون الذي يقول عنه مقربوه أن بطنه مليئة على الجهاز، ودان حلوتس الذي لم يزن الأمور بصورة صحيحة، إلا أنه ليس تعيينا لاولمرت.

اولمرت يستطيع أن يقول للجنة التحقيق الرسمية: بالنسبة لي فأنا الذي بلورت لاول مرة أجواء دولية من أكثر الأجواء التي شهدناها دعما لنا في أي وقت من الاوقات في كفاحنا ضد الارهاب. لقد مُنحنا كل الوقت الذي نريده لضرب حزب الله، وفي نهاية المطاف حصلنا على قرار يُبعد حسن نصر الله عن جنوب لبنان، وقرار بدخول قوات دولية والجيش اللبناني الى الجنوب، كما أملنا منذ سنوات طويلة. من هذه الناحية انتزعت القرار الأفضل الذي كان من الممكن الحصول عليه لصالحنا. أنا، اولمرت، في رئاسة الوزراء منذ 120 يوما فقط، ولن أكون مسؤولا إلا عن الاخفاقات التي حدثت إبان حكمي.

اولمرت قرر تشكيل سلسلة لجان لتقصي الحقائق حيث كان أهمها لجنة تقصي المستوى السياسي، بدلا من تشكيل لجنة تحقيق رسمية واحدة. خدعة تعدد لجان تقصي الحقائق بدلا من لجنة تحقيق رسمية، تُذكر بمقولة معروفة لهاري ترومان: «اذا كنت لا تستطيع اقناعهم، فعليك أن تزرع البلبلة فيهم». لجان تقصي الحقائق ستقرر ما تقرره كل في مجالها، ولكنها ستدخل في كل الزوايا التي تستوجب الفحص في المجال السياسي من دون لجنة عليا تكون بمثابة الموجه الأعلى.

لجنة التحقيق الرسمية برئاسة قاضي المحكمة العليا، هي مسألة جيدة فقط لحدث صادم يحدث لمرة واحدة، وشكل خطرا أو سيشكل خطرا على وجود الدولة. ولكن ليس كنهج حياة سياسي معياري للنبش للوراء بأثر رجعي. لقد أحسن اولمرت صنعا إذ وضع هزليته التي لا تنقصه جانبا لصالح حكم ديمقراطي يُصدر فيه القاضي الأحكام، والناخب هو الذي يقرر ويعزل.

يوئيل ماركوس
معلق دائم في الصحيفة
(هآرتس) - 2006/9/5

لبنان وفلسطين واسرائيل دول بدون سيادة.. ضمانها الحدود الآمنة

الحرب قد تحدث تغييرا في التفكير الاقليمي باتجاه السلام.. فهل تستجيب الاطراف الثلاثة؟

■ النتائج الدبلوماسية التي تمخضت عن الحرب ما زالت في طور النشوء ولكن من الممكن الان الاعلان عن ثلاثة منتصرين اساسيين: لبنان واسرائيل والفلسطينيين. الجيش اللبناني ينتشر تدريجيا في كل الدولة لأول مرة منذ 31 عاما وهذا انتصار لكل الطامحين بلبنان سيادي ومستقر، من دون ان تكون ايديه مكبلة باغلال خارجية (سورية) أو داخلية (حزب الله). ولكن كيف يمكن القول ان اسرائيل والفلسطينيين قد خرجوا منتصرين منها؟ كل شيء يعتمد على تطبيق القرار 1701 الذي يعتبر علامة فارقة على طريق التطلع لتحقيق السيادة اللبنانية الكاملة بعد «ثورة الارز» وخروج القوات السورية قسريا وتبني القرار 1559 على طريق تجريد حزب الله من مكانته كدولة داخل الدولة.

ولكن هناك قرارا اكثر أقدمية من هذا القرار كان قد صدر عن الامم المتحدة وهو الذي يرسم مسار الشرق الاوسط الهادىء والواثق: القرار 242 الذي صدر في تشرين الثاني/نوفمبر 1967 بعد حرب حزيران (يونيو) وجوهره ينص على «حدود آمنة ومعترف بها». منذ صدور هذا القرار تمحورت اسرائيل في جزئه الاول من حيث الحدود («الآمنة») وتجاهلت الجزء الثاني («معترف بها»). الارتكاز على الامن وحده تمخض عن عشرات سنوات الاحتلال والى الانسحابات احادية الجانب من لبنان (2000) ومن غزة (2005).

الحرب الاخيرة أحدثت تغييرا دراماتيكيا في التفكير الاسرائيلي. الاسرائيليون يدركون الان ان الطريق الوحيد لضمان الحدود «الآمنة» ليس فقط تحقيق حدود «معترف بها» و «مشروعة» وانما ايضا الحصول على ضمانات لهذه الشرعية. لاول مرة منذ 1967 تمت ازاحة فكرة الاحتلال كضمانة للامن جانبا. كما أن اسرائيل لم تعد على قناعة بانها ان انسحبت للحدود المعترف بها من قبل الاسرة الدولية فانها ستتمكن من التمتع بالامن. هي تدرك ايضا ان الحدود «المشروعة» تستطيع ان تكون «آمنة» فقط ان دعمت بضمانات دولية.

اثر لبنان هناك احاديث عن وجود دولي في المعابر الحدودية بين اسرائيل وقطاع غزة وعن الحاجة لتشكيل قوة متعددة الجنسيات لترابط في غزة وتضمن أمن الحدود. هذا هو السبب من وراء الاعتقاد بان الفلسطينيين قد كسبوا من الحرب في لبنان. ليس لان عليهم ان يقرروا كما يدعى في هذه الايام ان كان بامكانهم ان يحذوا حذو حزب الله وان يتحركوا في مواجهة الجيش الاسرائيلي وانما لان الاعتماد الاسرائيلي الجديد على الضمانات الامنية هو الذي سيضمن الامن لدولة اسرائيل.

الضمانة لتحول حدود اسرائيل مع غزة الى حدود آمنة اثر انسحاب اسرائيل الى الحدود الدولية هي ايضا ضمانة مستقبلية للفلسطينيين. كذلك الان الاعتراف بالحدود الاسرائيلية ـ الفلسطينية لا يفترض أن يتوقف عند غزة ومن الممكن تطبيقه ايضا على الحدود مع الضفة الغربية.

ايهود اولمرت انتخب بعد أن وعد بأن يكون «حاكم الضفة كحاكم غزة». أي تحديد الحدود الاسرائيلية من طرف واحد بواسطة الانسحاب من الضفة. الفلسطينيون ودول العالم يندفون بالنهج احادي الجانب. الان هناك بديل موثوق: ضمانة الاسرة الدولية لامن الحدود المعترف بها التي يمكن الاسرائيل ان تنسحب اليها. وهذا أهم بكثير مما طالب به الفلسطينيون دائما ـ «شرعية» هذه الحدود.

لبنان والفلسطينيون واسرائيل على حد سواء عانوا من فقدان السيادة: لبنان بسبب تحوله الى ساحة معركة للاحزاب، والفلسطينيون بسبب الاحتلال وعدم وجود حكم مركزي واسرائيل لان الاحتلال وعدم الاتفاق حول حدودها قد ابقاها في حالة غموض.

ما هو اساس السيادة في الصراع الشرق أوسطي ـ حدود آمنة متفق عليها او حدود شرعية؟ اثر الحرب قد يحدث تغييراً هائلاً في التفكير الاقليمي بصدد صنع السلام. فهل ستستجيب الاطراف الثلاثة لهذا التحدي؟ وهل سيتبنى العالم مساعي صنع السلام التي تمت حتى الان في اطار «الارض مقابل السلام» فقط ويعترف بالاتجاه الجديد؟

جيرالد كاسل وآخرون
(هآرتس) - 2006/9/5

الفشل في تحقيق اهداف الحرب واضح للعيان

انتصرنا بالحيل الاعلامية والخداع.. يمكن للمسؤولين تأجيل الصدمة لكنهم سيواجهون الحقيقة

■ انتصرنا. بالضربة القاضية، أو بالنقاط، أو بالحيل الاعلامية؛ يبدو أنه يمكن الاختيار. تزعم الحكومة وطالبو خيرها ورئيس الاركان أننا انتصرنا. بيد أنه في الطريق تُنسى تعريفات النصر، التي أعطيت في أثناء الحرب وبعدها. هل ننتصر عندما «يذكر نصر الله اسم عمير بيرتس»، أو عندما يتم القضاء على عدد من منصات اطلاق الصواريخ في بيروت (كما اعتقد رئيس الاركان)؟ أو أن رئيس الحكومة كان على حق عندما أراد، «ألا يستطيع البتة تهديد هذا الشعب باطلاق الصواريخ عليه». وربما يكون النصر هو فقط «بمضاءلة قدرة حزب الله على اطلاق الكاتيوشا»؟ لكنه فشل حتى بهذا، لأن عدد صواريخ الكاتيوشا لم يتضاءل حتى وقف اطلاق النار ولو بواحد.

وماذا عن نشر القوات الدولية، «الانجاز التاريخي»، الذي رآه اولمرت في البدء «عنوانا جيدا، لكن تجربتنا تُبين أنه لا يقف من وراء ذلك شيء»؟ أو ربما اعلانه منذ بدء الحرب أن «النصر» هو أن نحرز «انجازات مثيرة لا نظير لها، وربما لم يسبقها مثيل لها». على سبيل المثال زعمه، الذي دُحض فورا، وهو «أن بنية حزب الله قد دُمرت تماما في أعقاب عمليات الجيش الاسرائيلي»؟ أو هل نكتفي بالمعيار الجديد: نصر الله ما يزال في الملجأ، في حين يتجول اولمرت حرا ويقرر من يهبط في لبنان؛ لكن التعريف مؤسف قليلا، في ضوء حقيقة أننا انتصرنا بحسب هذا المعيار منذ أول ايام الحرب، قبل نحو من 150 قتيلا آخرين، واربعة آلاف صاروخ كاتيوشا وأكثر من مليون مواطن لاجئين أو في الملاجيء.

هل ربما نكون قد انتصرنا لأننا «جُنا» بمجرد خروجنا الى الحرب، وأصبنا أعداءنا بالدهشة؟ هذا الزعم مضحك بتجاهله النتائج، لكن لا ريب في أن قادتنا قد جُن جنونهم عندما خرجوا الى الحرب بغير تفكير وتخطيط، وانشأوا سلسلة لا معنى لها، متوالية من الاعمال التي لا هدف لها وارسال المقاتلين الى المعركة بلا تنسيق، وبلا معدات، وبلا طعام وبلا مهمات محددة. وفي النهاية، ربما تكون القيادة انتصرت بأن أضعفت الجبهة الداخلية، عندما سلمتها الى رحمة السماء، والروابط والأسخياء؟.

يوجد حل للمعضلة. إن انعطافة «انتصرنا» بأثر رجعي تُنسي شيئا أساسيا: أهداف الخروج الى الحرب، كما أعلن عنها اولمرت في الكنيست، وفي الأساس اعادة المختطفين واخراج حزب الله من الجنوب. قال اولمرت عن ذلك «لن نكف عن عملياتنا»، ومع كل ذلك، وُقفت الحرب عندما تم انجاز شيء مخالف تماما: قرار آخر عن الامم المتحدة في شأن لبنان، 1701. من المفهوم ضمنا أنهم لم يكونوا ليعلنوا عن الحرب سلفا من اجل قرار عن الامم المتحدة. والى ذلك لم يتقبل اللبنانيون 1701، وتوصلوا الى اتفاقات مع حزب الله على عدم نزع سلاحه، والسماح بحمل السلاح، وعدم الرقابة على الحدود السورية، واشياء اخرى. اذا كان الأمر كذلك، فانه ليست التهريبات مستمرة فقط وقدرات اطلاق الكاتيوشا لم تتضرر، بل إن قرار الامم المتحدة يُبقي حزب الله في جنوب لبنان والمختطفين في يديه. وفيما يتعلق بالمطالب الأصلية، الحديث عن فشل ذريع بانجاز أهداف الحرب.

لا يجوز أن نوهم أنفسنا وأن نُدمن الحيل الاعلامية، والأكاذيب وتحليلات الوضع التي تحاول انقاذ اولمرت، وبيرتس وحلوتس، وفي ضمن ذلك الحيلة الاعلامية المناوبة وفحواها أن طلب تحمل المسؤولية الحقيقية والاستقالة «قطع للأعناق». إن الفشل في احراز أهداف الحرب مدوٍ بصوت قوي جدا؛ لن ينقذ ايضا كبار المستشارين وخبراء الحيل الاعلامية المُحكمين. اجل انهم يملكون القدرة والرغبة في تأجيل الصدمة، ولكن الحقيقة التاريخية البسيطة تواجههم.

ران بيرتس
(معاريف) - 2006/9/5

منذ اصبحت غزة دولة حماس صار الطلاب عامل تحريض فمنعوا من الخروج

قطاع الخدمات الطبية الفلسطيني يعاني: طلابه ملوا الدراسة عبر الفيديو ولا يستطيعون السفر لمصر

■ شيماء ناجي، في الواحدة والعشرين من غزة، لم تنجح قط في الوصول الى جامعة بيت لحم، التي سُجلت فيها لدراسة التمريض. سُجلت ناجي للدراسة قبل اربع سنين، ولكن منذ ذلك الحين حظر عليها جهاز الأمن الخروج للدراسة في الضفة الغربية. التمريض مجال رئيسي في طب اعادة التأهيل، الذي أصبح ضروريا جدا في القطاع منذ بدء الانتفاضة. لكن الامكانية الوحيدة لناجي أن تدرس المهنة في الضفة، لأن القطاع لا يوجد فيه برنامج دراسي للتطبيب بالتمرين.

إن مشكلة وصول ناجي جزء من مشكلة أكبر، تنبع من حظر شامل فرضه جهاز الأمن الاسرائيلي على انتقال الطلاب والسكان من القطاع الى الضفة. حتى لو كانوا من ناحية اسرائيل لا يُعدون خطرا أمنيا. فرضت اسرائيل الحظر الشامل في سنة 2000، مع اندلاع انتفاضة الأقصى. غدا سيقدم أكثر من 250 اكاديميا ومحاضرا في الجامعات في اسرائيل عريضة احتجاجية الى وزير الدفاع ورئيس الحكومة، يطلبون أن يُمنح الطلاب من القطاع امكانية الدراسة في مؤسسات الدراسة العليا في الضفة، مع الخضوع لفحص أمني مفصل.

على نحو عام، التأهيل في التطبيب بالتمرين تصحبه دراسة عملية كثيرة، لكن ناجي وتسعة طلاب آخرين من القطاع يضطرون الى دراسته بـ «شاشة من بعيد»: في البداية اجتازوا دورات دراسية في مستشفى «الوفاء» وفي الجامعة الاسلامية في غزة؛ بعد ذلك جاء محاضرون نرويجيون لتدريسهم في غزة. في السنة الثالثة، يقول طالب آخر في الخطة الدراسية، محمد العزيزي، «ساء الوضع في غزة، ولم يستطع محاضرون أجانب الوصول في أعقاب تحذيرات من سفاراتهم». في مرحلة ما، يقول، قُطع التعليم لمدة ثلاثة اشهر.

سافر الطلاب الى مصر ايضا لتلقي بعض الدورات التعليمية العملية، لكن كلفة البقاء في فنادق هناك كانت عالية جدا بالقياس مع مستوى الدخل. مع عودتهم بدأوا يستمعون الى محاضرات من محاضري جامعة بيت لحم بأحاديث مسجلة في الفيديو. ولكن بحسب قول ناجي، «توجد مشكلات تقنية زمن الدرس. لا نستطيع أن نُحادث المحاضرين. ولكي نسألهم اسئلة نستعمل الانترنت».

قبل اربعة ايام فُتحت السنة الدراسية الرابعة لهم. يقول العزيزي، ابن الرابعة والعشرين من دير البلح، إن الدراسة تتم في جامعة الاقصى في غزة. لكن كما يقول، يتم جزء من الدراسة في الانترنت، وحاسوب البيت، والشيء أصعب بسبب انقطاع الكهرباء الذي ينبع من أن الجيش الاسرائيلي قصف في حزيران (يونيو) محطة توليد الطاقة الرئيسية في القطاع. تحدث العزيزي عن أن الوضع الاقتصادي لجميع الطلاب صعب، وأنهم يدرسون بواسطة منح.

الاحتياج الى ممرضين وممرضات في القطاع كبير على نحو خاص: نسبة ذوي المحدودية عالية، 1,7 في المئة من السكان (نحو من 24 ألف انسان)، أكثرهم نتاج الأمراض، والحوادث، وقصف الجيش الاسرائيلي وقنابله والجريمة. لكن في القطاع يوجد اليوم انسان واحد فقط تلقى تأهيلا في المجال. المكان الوحيد في السلطة الفلسطينية الذي يمكن فيه دراسة التمريض هو جامعة بيت لحم. رُفضت طلبات الطلاب للوصول الى بيت لحم، برغم أن اسرائيل لم تزعم بالقياس الى أكثرهم أنهم خطرون.

ناجي والعزيزي تنقصهما دورات كثيرة ولا يعرفان كيف يُتمانها. «ربما نسافر الى القاهرة»، تقول ناجي، «لكن توجد مشكلات وعوائق في الطريق الى هناك. قد لا نحصل على تصريح الخروج الى القاهرة واسرائيل تسد طريق معبر رفح. على هذا النحو ايضا الحديث عن سفر لاسبوعين، لانه لا يوجد مال لندفع للفنادق هناك. في هذين الاسبوعين سندرس في 70 ساعة دورية ما يُتمونه في جامعة بيت لحم في ثلاثة اشهر».

بحسب قول ناجي، «التطبيب بالتمرين مهنة جديدة غير معروفة هنا ويحتاجونها جدا. يوجد الكثير من الجرحى ممن فقدوا اعضاء من أجسامهم في الانتفاضة وعلينا أن نُعيد تأهيلهم لكي يعودوا الى الحياة ويشعروا بأنهم طبيعيون. لقد جُرحوا لانهم حاولوا الدفاع عن انفسهم وعن ارضهم. مهمتنا أن نساعد هؤلاء الناس وأن نقوم بشيء ما من اجل وطننا».

تبادر الى العريضة الاحتجاجية للاكاديميين الاسرائيليين رابطة «غيشا»، التي تعمل من اجل تحقيق حق الحركة في قطاع غزة. بحسب قول المستشار القضائي لحركة "غيشا"، الاستاذ الجامعي كينت مان، الحديث عن خطوة شاذة في الاكاديمية الاسرائيلية. في الحقيقة أن اكاديميين اسرائيليين يشاركون في النشاط السياسي لمنظمات اليسار، لكنهم على نحو عام لا يُسمعون اصواتهم في قضايا حقوق الانسان في المناطق كجسم اكاديمي، أو بفضل دورهم العام. في الماضي عللت منظمات المحاضرين في بريطانيا للقطيعة الاكاديمية التي حاولت فرضها على اسرائيل بأن الاكاديميين الاسرائيليين لا يكترثون بالوضع في المناطق وبسلب الحرية الاكاديمية وحق الدراسة هناك.

في كانون الاول (ديسمبر) 2005 رفعت «غيشا» استئنافا وعشرات من الطلاب في التطبيب بالتمرين لمحكمة العدل العليا طالبين إلغاء الحظر الشامل وتمكين الطلاب من الدراسة في الضفة. انضمت الى الرفائع ايضا رابطتان فلسطينيتان ايضا تحتاجان الى خدمات التطبيب بالتمرين لعلاج سكان القطاع. يتلقى رافعو الاستئنافات زعم أن اسرائيل لها الحق في الحفاظ على مصالحها الأمنية، لكنهم يقولون إن الحظر الشامل يُخل بالاتزان بين هذه المصالح والحق في الحركة والدراسة.

على حسب معطيات ضمتها الرابطة الى الرفيعة الاستئنافية، بسبب الحظر يقل عدد الطلاب من القطاع المسجلين للدراسة في الضفة من 350 الى 35 فقط. إن القيود الاخرى على الخروج من القطاع الى مصر تمنع بضعة آلاف من الطلاب ايضا من التوجه الى مؤسسات الدراسة العليا، بعد الانفصال عن غزة ايضا.

جاء في رد الدولة على الرفيعة الاستئنافية، أنه حتى لو لم يكن للطالب نية، زمن خروجه الى الضفة، أن يشغل نفسه بنشاط يُعرض اسرائيل للخطر، «فان هذه النية قد تُصاغ في اثناء مكوثه هناك، وذلك (..) باستغلال المنظمات الارهابية صلاته بجهات في القطاع». بطلب من النيابة العامة للدولة، وافق أناس «غيشا» على رفض الاستمرار في البحث في الاستئناف، للتمكين من لقاء بينهم وبين وزير الدفاع. لم يُبلغ وزير الدفاع عن الموعد الذي سيُجرى فيه اللقاء.

إن البنية التحتية لجهاز الدراسات العليا في المناطق في الضفة، حيث توجد أكثر الجامعات. فبالاضافة الى التطبيب بالتمرين، تُمكن دراسة موضوعات حيوية اخرى ـ مثل الطب، والعلاج الطبيعي، والتمريض الاعلامي وادارة اجهزة الصحة ـ في الضفة فقط، ولكن بسبب الحظر الشامل، لا يستطيع الطلاب من القطاع الذين يدرسون هذه الموضوعات الوصول الى مؤسسات دراستهم.

بسبب الحظر، يضطر نحو من 300 طالب في موضوعات الطب أن يدرسوا بواسطة البث بالفيديو، والمراسلة بالانترنت، والسفر الى مصر والمحاضرين الاجانب الذين يأتون الى القطاع من آن لآخر. بحسب قول المدير العام لـ "غيشا"، المحامي شيري باسي، يضر الحظر إضرارا خاصا بالطلاب الفقراء وبالنساء، الذين لا يُسمح لكثير منهم أو لا يستطيعون النفقة على السفر الى الخارج لاستكمال دراستهم.

بحسب قول الاستاذ الجامعي شاؤول سوفير، عميد كلية الطب في جامعة بن غوريون وأحد الموقعين على العريضة، يعني الحظر الشامل على الطلاب منع خدمات صحية حيوية في القطاع. «اذا لم نشأ المبالغة، يمكن أن نقول انه يوجد على الأقل عدد من الطلاب الذين لا تشوبهم شائبة. لماذا لا يتم الفحص الأمني البسيط هذا؟ في الحالة الأفضل هذا كسل وسلبية، وفي الحالة الاسوأ شرارة قلب وعقوبة جماعية. كلما ترددنا، سيكون لمنع الدراسة تأثير سلبي لسنين كثيرة بعد. حتى اذا سمحوا للطلاب بعد ذلك بالدراسة، فسينقص «جيل» من المرضين المؤهلين.

ممرضة فلسطينية تسير باتجاه قسم الاطفال في مستشفى الشفا في مدينة غزة

بحسب اقوال باسي، الحظر الذي فرضته اسرائيل هو في الواقع على مجرد البقاء خارج القطاع، لا على الانتقال من هناك الى الضفة. وتزعم أن الجيش الاسرائيلي يحاول أن يطرد الى القطاع الطلاب الذين بدأوا يدرسون في الضفة قبل الانتفاضة ايضا، وهم يختفون الآن لاكمال دراستهم. «عارض الجيش الخيارات التي اقترحناها، التي يمكن أن تكون ردا على التخوف الأمني الحقيقي الذي يظهر من الانتقال من طريق اسرائيل»، تقول باسي.

جاء في رد عن وزارة الدفاع أنهم ليسوا عنوان السؤال لماذا يُفرض حظر شامل ولا يتم فحص أمني مُدقق لكل طالب. جاء عن مكتب وزير الدفاع أنه حتى اذا لم يكن الطالب يخطط للعمل في الارهاب مع الحصول على تصريح خروجه من غزة، فربما يُجند بعد الحصول على التصريح. وقيل ايضا إن «المنظمات المسلحة تحاول بكل طريقة نقل المعلومات، والتكنولوجيا والتوجيه المهني من قطاع غزة الى الضفة الغربية. وعلى ذلك توجد قيود على انتقال الطلاب، الذين يمكن أن تستعملهم المنظمات المسلحة، بخلاف رغبتهم احيانا». لم يأت عن ناطق الجيش الاسرائيلي رد.

جاء عن ناطق منسق اعمال الحكومة في المناطق، شلومو درور، أن «دخول الطلاب حُظر لاسباب أمنية، لأن الطلاب كانوا عاملا مشاركا ودافعا لجميع الأحداث. منذ أن أصبحت غزة دولة حماس، نريد أن نُدخل هنا أقل عدد من الجهات المحرضة على الثورة». عندما سئل ألا يسبب هذا الأمر ايقاع الظلم بالطلاب الذين لا يُعرضون اسرائيل للخطر، قال درور إن «كل انتقال كهذا مخاطرة. وعن الظلم؟ يقع الظلم على اولئك الذين في سدروت ايضا».

تمارا تراوبمان
(هآرتس) - 2006/9/5

اولمرت يكافح من اجل حياته ومسؤولو القضاء يكافحون من اجل حياة الدولة

كانت هناك أمسية مقدسية لطيفة مع صحبة جيدة في صيف 2004 في منزل القاضي فيرديموس زايلر في شارع مندلي بائع الكتب حيث اجتمع الاصدقاء في حفل بهيج: المستشار القضائي للحكومة ميني مزوز، القاضي ميخا لندنشتراوس، ومدير المحاكم بوعز أوكون، وضيف الشرف عران شندر، مدير قسم التحقيقات مع الشرطة في السابق. عندما نشرت رسائل التحذير التي أصدرتها لجنة زايلر للتحقيق في قضية فرينيان، غاب عن القائمة بكل براءة اسم شندر رغم أن نائبه وخليفته هرتسل شابيرو موجود ضمن القائمة مثله مثل المفتش العام للشرطة في فترة وجود شندر في قسم التحقيقات مع الشرطة، شلومو اهارونشكي وخليفته موشيه كرادي.

هذه الصحبة البهيجة التي كانت في تلك الأمسية المقدسية، لم تبق في مناصبها. أوكون استقال في الآونة الأخيرة، ولندنشتراوس أصبح الآن مراقبا للدولة حيث يمرر الملفات لمزوز، ومزوز لشندر الذي يبحث عن طرف يُرسل اليه التوصية بفتح تحقيق جنائي ضد رئيس الوزراء اهود اولمرت في قضية التعيينات السياسية في سلطة المهن الصغيرة. التحقيق جرى في شعبة المناصب الخاصة في مكتب مراقب الدولة برئاسة يورام شابيرو، شقيق هرتسل شابيرو من قسم التحقيقات مع الشرطة.

لندنشتراوس جلب بالفعل روحا جديدة لرقابة الدولة. هناك من سيقولون أنه نفخ روحا جديدة، وهناك من يقولون أنه: أخرج ريحا. كل واحد وأسلوبه. يتردد حنين غريب للايام التي كان مراقب الدولة فيها منظمة شبه سرية مثل «الشباك» والموساد رغم أن الطابع الخفي الذي ميز هذه المؤسسة لم يُجد كثيرا في تعديل الاخفاقات والنواقص التي تكدست في التقارير المُعبرة في الأرشيفات. النواقص في الجيش التي طرأت إبان الحرب الأخيرة في لبنان هي أكثر الآثار القديمة حداثة لكل من يقوم بالتمعن في عمليات الرقابة القديمة.

اولمرت، خريج ملفات بنك امريكا الشمالية، وفواتير الليكود والجزيرة اليونانية، متورط الآن بنصف دزينة من التحقيقات المختلفة والمتنوعة التي يعتبر بعضها خطيرا من حيث مغزاه الجنائي. هو يمر في ضائقة ويحاول تغيير الموضوع، ولكن سدى. القصة هي أن اولمرت ليس لندنشتراوس.

ما يقوله الناطقون بلسان اولمرت في واقع الأمر هو أن رقابة الدولة تماثل القرارات في مجالات اخرى ـ سياسة وحتى قضاء ـ ليست علما دقيقا وانما مليئا بهوية المقرر. هذه الميزة مزعجة احيانا، وليس دائما، للمتهمين والمشبوهين ذوي المناصب الرفيعة، ذلك لأنه من المحتمل أن قاضيا آخر، ليس عوديد موديريك، كان سيُدين اولمرت في ملف فواتير الليكود، ولم يكن لينصب رافعة رهيبة حتى يُبرئه، ومن المحتمل أن مستشارا قضائيا آخر، ليس مزوز، لم يكن ليغلق ملف اولمرت وشارون في قضية الجزيرة اليونانية.

اولمرت يحاول الاستخفاف بلندنشتراوس والسخرية منه، ومن ثم إبراز قرارات مراقب الدولة على أنها رد فعل عاطفي على هذا التحريض. محاولة يائسة لا تقنع من يدرك الحقائق. رقابة الدولة ليست نزوة خاصة لمن يقف على رأسها. الصوت هو صوت ميخا، والأيدي هي أيدي المراقبين المهنيين: ديوان المراقب ما هو إلا محطة نهائية لاستمارة رحلات مضطرة للبقاء في ظل النيران المتقاطعة التي تُمطرها عليها مستويات العمل والطواقم والمستشارين ورؤساء الأجنحة والألوية.

الى جانب لندنشتراوس ينتصب يعقوب بوروبسكي، مستشار المراقب لمكافحة الفساد. بوروبسكي الذي كان قائد اللواء الشمالي في الشرطة خسر المنافسة على منصب المفتش العام للشرطة لصالح كرادي، ومع ذلك ضبط نفسه واقترح البقاء في الخدمة كرئيس لقسم التحقيقات، لم يرغبوا فيه، مثلما لم يرغب رئيس هيئة الاركان دان حلوتس بالجنرال غابي اشكنازي كرئيس لشعبة الاستخبارات العسكرية «أمان» ـ صحيح أنه أدنى منه مرتبة، ولكنه كان سيحظى بدرجة من الاستقلالية وقنوات اتصال مع المستويات الخارجية.

بوروبسكي اضطر الى الانتقال الى شعبة التحقيقات في الدولة، الذي هو مكتب مراقب الدولة في الوقت الحالي. مزوز وشندر وقيادة الشرطة تركوا فراغا كبيرا في مجال مكافحة الفساد السلطوي. هذا الفراغ الذي يمتلئ الآن على يد لندنشتراوس وبوروبسكي وبورام شابيرو ورفاقهم. اولمرت يكافح من اجل حياته، وهم يكافحون من اجل حياة الدولة